



Ref. :
Date:
الرقم: ٢٠١٩/٤/٢٧
التاريخ: ٢٠١٩/٤/٢٧

وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي الرابع والستون

لمساهمي شركة مصفاة البترول الاردنية المساهمة العامة المحدودة



المكان: فندق الفورسيزون - قاعة الحفلات

الوقت: الساعة الثانية عشر من ظهر يوم السبت

التاريخ: ٢٠١٩/٤/٢٧

عقد اجتماع الهيئة العامة العادي في تمام الساعة الثانية عشر من ظهر يوم السبت الموافق ٢٠١٩/٤/٢٧ بحضور السادة:

رئيس مجلس ادارة الشركة:	وليد عصفور/رئيس الاجتماع
عضو مجلس الادارة	م. علاء عارف البطاينة
عضو مجلس الادارة	م. عبد الرحيم فتحي البقاعي
عضو مجلس الادارة	بسام سنقرط
عضو مجلس الإدارة	م. محمد ماجد علان (ممثل شركة السماح للتمويل والاستثمار)
عضو مجلس الإدارة	م. نبيه احمد سلامة
عضو مجلس الإدارة	م. خير ابو صعليك
عضو مجلس الادارة	جميل دراس (ممثل البنك الاسلامي للتنمية-جده)
عضو مجلس الادارة	م. شكيب عودة الله (ممثل صندوق تقاعد نقابة المهندسين)
عضو مجلس الادارة	سعيد عبد الله شنان (ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي)
عضو مجلس ادارة	د. سامر المفلاح (ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي)



Ref. :

الرقم :

Date:

التاريخ : كما حضر الجلسة:

- الرئيس التنفيذي للشركة: م. عبد الكريم علاوين
- ممثل مراقب عام الشركات في وزارة الصناعة والتجارة: السيد محمد أبو زياد
- ممثل مدققي الحسابات الخارجي ديلويت اند توش: السيد شفيق بطشون

وقائع الاجتماع

أولاً: كلمة ممثل مراقب الشركات:

- ١- بدأ ممثل مراقب الشركات السيد محمد أبو زياد الجلسة في تمام الساعة (١٢:٠٠) ظهراً قائلاً:

أتشرف بحضور اجتماع الهيئة العامة لشركة مصفاة البترول الأردنية وأعلن النصاب القانوني للاجتماع، حيث حضر (٢٦٠) مساهماً بالأصالة ويمثلون (٣٨١٣١٤٢٤) سهماً وحضر كذلك (٩٥٧) مساهماً بالوكالة يمثلون أسهما عددها (٢١٣٧٥٥٢٨) سهماً وبما مجموعه (١٢١٧) مساهماً من العدد الكلي للمساهمين البالغ (٣٥١٠٠) ويمثلون ما مجموعه (٥٩٥٠٦٩٥٢) سهماً يمثلون ما نسبته (٥٤,١٩%) من رأس المال المدفوع بالكامل والمكتتب به والبالغ (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار مقسم الى (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهماً.

حضر الاجتماع السادة مدققي الحسابات ديلويت اند توش و(١١) عضو من أصل (١٢) عضواً من مجلس إدارة شركة مصفاة البترول الأردنية، وحيث ان الشركة قامت بكافة الاجراءات القانونية من حيث ارسال الدعوات للمساهمين والنشر والإعلان عن موعد الاجتماع وفق أحكام قانون الشركات، وعليه فان كافة عناصر الاجتماع القانوني مكتملة ويكون الاجتماع ملزم بقراراته لكافة المساهمين الحاضرين والغائبين.

- ٢- طلب ممثل مراقب الشركات من رئيس الجلسة معالي السيد وليد عصفور افتتاح الاجتماع والبدء بطرح البنود الواردة في جدول الأعمال بعد تعيين كاتباً للجلسة ومراقبين لعملية الانتخاب لأعضاء مجلس إدارة جديد إذا تطلب الامر ذلك.

صفحة ٢ من ٢٥



Ref. :

الرقم :

Date:

التاريخ :

ثانياً: كلمة رئيس الاجتماع:

افتتح رئيس مجلس الإدارة/ رئيس الجلسة الاجتماع وقام بتعيين المهندس عبد الرحمن النقرش كاتباً للجلسة وتعيين كل من السيد زياد الحمصي والدكتور جمال صلاح مراقبين للانتخابات ولفرز الأصوات ورحب بجميع الحضور وشكر السيد مندوب مراقب الشركات محمد أبو زياد على الجهود التي بذلها هو وزملائه لعقد الاجتماع وممثلو مدقي الحسابات الخارجي ديلويت أند توش – السيد شفيق بطشون، كما رحب بجميع المساهمين في شركة مصفاة البترول الأردنية.

ثالثاً: جدول الأعمال

انتقل رئيس الجلسة الى جدول الأعمال المرسل الى كل مساهم بالبريد العادي، ويشمل البنود التالية:

البند الأول: تلاوة وقائع الاجتماع العادي السابق للهيئة العامة المنعقد بتاريخ ٢٠١٨/٤/٣٠.

- طلب رئيس الجلسة من كاتب الجلسة تلاوة وقائع الاجتماع العادي السابق للهيئة العامة المنعقد بتاريخ ٢٠١٨/٤/٣٠، ابدى بعض المساهمين ان يتم تلاوة القرارات فقط دون الحاجة الى تلاوة كافة وقائع الاجتماع السابق، وتمت الموافقة على ذلك حيث تم تلاوة القرارات السابقة فقط.
- مداخلة من السيد خلدون أبو حسان اعترض فيها على ان التقرير السنوي يجب ان يودع عند مراقب الشركات وان يرسل مع الدعوة قبل ٢١ يوم من الاجتماع وفقاً لقرارات هيئة الأوراق المالية من اجل الاطلاع عليه ليستطيع المناقشة فيه، اما وان ذلك لم يحصل فليس هناك وقت كافي للاطلاع ومناقشته وان الملخص المرفق غير كافي مبدئياً موافقته على الاقتراح الذي تقدم به أحد المساهمين الذي طالب باعتماد ما ورد في التقرير.
- بين عطوفة المهندس عبدالكريم علاوين الرئيس التنفيذي لشركة مصفاة البترول ان التقرير قد ارسل الى مراقب الشركات والى هيئة الأوراق المالية في الوقت المطلوب وان المرفق يلخص التقرير السنوي كون ان ارسال التقرير ذاته صعب كون ان إصداره ومن الناحية العملية يتطلب الوقت الكثير من حيث مروره في مراحل المراجعة والتعديلات والذي سيؤدي حتما تجاوز الفترة القانونية اللازمة لإرسال الدعاوات وذلك قبل ٢١ يوم من تاريخ الاجتماع، كذلك قام بالرد على احد المساهمين

صفحة ٣ من ٢٥



Ref. :

الرقم :

Date:

التاريخ :

الذي أشار الى عدم وصوله الدعوة في المدة المشار اليها حيث بين الرئيس التنفيذي ان الشركة قامت بإرسال الدعوات الى البريد بتاريخ ٢٠١٨/٤/٦ وليست مسؤولية الشركة ان تضمن وصول الدعوة الى صاحبها وانما هي مسؤولية البريد وصحة العنوان الموثق لدى الشركة طالبا من السادة المساهمين بتزويد الشركة بالعناوين الالكترونية ليتم اعتمادها لاحقا بإرسال الدعوات اليها مبينا ان الرسائل الالكترونية ليست قانونية الى الان ولا يمكن اعتماده وانما المعتمد هو البريد الالكتروني.

- بناء على اقتراح مقدم من السيد محمود سمور بضرورة الالتزام والتفديد بجدول الاعمال والابتعاد عن المداخلات الجانبية طلب دمج البنود (٢: تلاوة تقرير مجلس الإدارة عن اعمال الشركة خلال السنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ والخطة المستقبلية لها والنقطة ٤: مناقشة الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر وتحديد الأرباح التي يقترح مجلس الإدارة توزيعها بما في ذلك الاحتياطات والمخصصات التي نص القانون ونظام الشركة على اقتطاعها للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١) من جدول الاعمال بعد ان يتم تلاوة تقرير مدقق الحسابات والموافقة عليه، وبالتصويت على هذا الاقتراح أعلن رئيس الجلسة الموافقة على الدمج لتناقش معا بعد سماع تقرير مدقق الحسابات.

البند الثالث: سماع تقرير مدققي حسابات الشركة عن ميزانيتها وحساباتها الختامية وأوضاعها المالية لعام ٢٠١٨ بعد موافقة الهيئة العامة على دمجها مع البند المتعلق بتلاوة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال السنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١.

- وافق المساهمون على إعفاء رئيس الجلسة من تلاوة كلمة رئيس مجلس الإدارة الواردة في التقرير السنوي وأن تكون المناقشة بعد سماع تقرير مدققي حسابات الشركة عن ميزانيتها وحساباتها الختامية وأوضاعها المالية لعام ٢٠١٨.
- طلب الرئيس من ممثل مدقق حسابات الشركة السادة ديلويت أند توش تلاوة تقريرهم عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١.
- تلا السيد شفيق بطشون تقرير السادة ديلويت أند توش حيث رحب بالسادة مساهمين ومساهمات شركة مصفاة البترول الأردنية وقال:

السادة مساهمي شركة مصفاة البترول الأردنية

(شركة مساهمة عامة محدودة)

صفحة ٤ من ٢٥



Ref. :

الرقم :

Date:

التاريخ : عمان - الأردن

قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة لمجموعة مصفاة البترول الأردنية (الشركة) وشركاتها التابعة والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٢٠١٨/١٢/٣١ والقوائم الموحدة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى ، برأينا وباستثناء اثر الأمور الواردة ضمن فقرة أساس الرأي المتحفظ، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة لشركة مصفاة البترول الأردنية (شركة مساهمة عامة محدودة) تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية، الوضع المالي الموحد للمجموعة كما في ٢٠١٨/١٢/٣١ ولإدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

١. ان الشركة في مرحلة التفاوض مع الحكومة حول بعض العوائق والمخصصات لإنهاء علاقتها المالية مع الحكومة كما هي واردة في إيضاح (٣)، كما لم نتمكن من الحصول على ادلة تدقيق ثبوتية كافية ومناسبة حول هذه العوائق واحقية الاحتفاظ بالأرصدة والمخصصات في سجلات الشركة كما في تاريخ انتهاء العلاقة المالية ٣٠ نيسان ٢٠١٨ وتاريخ القوائم المالية الموحدة كما في ٢٠١٨/١٢/٣١ لعدم توفرها، وعليه لم نتمكن من تحديد أثر أية تعديلات على تلك الأرصدة والمخصصات.
٢. لم تستلم الشركة كتاب تأييد للأرصدة والمعاملات لحسابات وزارة المالية كما هي واردة في الإيضاح (٣٦) حول القوائم المالية الموحدة كما هي في ٣٠ نيسان ٢٠١٨ و ٢٠١٨/١٢/٣١ كما لم نتمكن من الحصول على معززات مالية ومناسبة لتلك الأرصدة والمعاملات بذلك التاريخ وعليه لم نتمكن من تحديد أثر أية تعديلات على تلك الأرصدة.
٣. كما يرد في إيضاح (٣٠) حول القوائم الموحدة قامت الشركة بتأجيل الاعتراف بالخسائر المتعلقة بتكاليف الأسطوانات الهندية المستوردة. وفيما لو تم قيد تلك الخسائر من قبل الشركة بدون تأجيلها خلال العام ٢٠١٦ لنتج عنه زيادة في الربح للسنة المنهية كما في ٢٠١٨/١٢/٣١ بمبلغ ١٨٢٩٠٠٤ دينار ونقص في الأرباح المدورة بمبلغ ٣٦٥٨٠٠٧ دينار. إن رأينا للسنة السابقة كان متحفظا بخصوص هذا الامر.
٤. لم تقم الشركة بتقاص بعض العمليات المتبادلة بينها وبين الشركات التابعة التزاما للاتفاقية الموقعة مع الحكومة الأردنية والتي لا تتفق مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٠) القوائم المالية الموحدة" علما بأنه لا يوجد هناك أي تأثير على صافي الدخل الموحد للسنة.

كذلك نود الإشارة الى ما يلي:



Ref. :

الرقم :

Date:

التاريخ :

١. كما يرد في الايضاح (٣٤) حول القوائم المالية الموحدة لم يتم التوصل الى اتفاق نهائي مع الحكومة الأردنية بخصوص نقل موجودات الشركة بصافي قيمتها الدفترية الى شركة تسويق المنتجات البترولية لتاريخه.
٢. كما يرد في الايضاح (٩/ج) حول القوائم المالية الموحدة قامت المجموعة بمنح خصم كميات لشركة عالية -الخطوط الجوية الملكية الأردنية- بمبلغ ١١,٦٥٩,٦٩٩ دينار حتى تاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٨ حيث تم قيد كامل المبلغ مباشرة على حساب وزارة المالية وتخفيض جزء من رصيد المديونية الموقعة بتاريخ ٦ اذار ٢٠١٦ وقيد المتبقي كإماتات لصالح شركة عالية تنفيذا لقرارات رئاسة الوزراء بهذا الخصوص.
٣. كما يرد في الايضاح (١٧/ز) حول القوائم المالية الموحدة هنالك تفاوض بين شركة تسويق المنتجات البترولية ووزارة المالية حول احقية الحصول على فروقات استيراد تسعير المشتقات النفطية لصالح الشركة التابعة او لوزارة المالية بقيمة ٨,٩ مليون دينار والمصنفة ضمن الأرصدة الدائنة والارصدة الدائنة الأخرى.
٤. كما يرد في الايضاح (٣) حول القوائم المالية الموحدة. انتهت العلاقة المالية بين الشركة والحكومة الأردنية بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٨ وبأشرت الشركة اعمالها على أسس تجارية اعتبارا من اول أيار ٢٠١٨.

ان رأينا غير متحفظ بخصوص هذه الأمور أعلاه.

تحتفظ الشركة بقيود وسجلات حسابه منظمة بصورة أصولية وهي متفقة من النواحي الجوهرية مع القوائم المالية المرفقة. ونوصي السادة المساهمين المصادقة على القوائم المالية الموحدة بعد اخذ أثر ما يرد في الفقرات من (١-٤) ضمن اساس الرأي المتحفظ والفقرات التوكيدية أعلاه.

البند الرابع: فتح رئيس الجلسة باب النقاش حول البندين (تقرير مجلس الإدارة عن اعمال الشركة للسنة المنتهية والخطة المستقبلية والميزانية العمومية وحساب الأرباح) حيث تقدم مجموعة من المساهمين الحضور باستفسارات وتساؤلات تطلبت التوضيح، والمتحدثين هم السادة:

- المهندس عزمي زوربا
- الدكتور عبد الله الطحان
- المهندس باسل الخولي
- المحامي محمد حياصات
- محمد سياله
- عبد الفتاح علي
- حافظ التميمي

صفحة ٦ من ٢٥



Ref. :

الرقم :

Date:

التاريخ :

- خلدون أبو حسان
- غسان خريم
- رضا البحش
- محمود سمور
- محمد امين أبو زعبول

تحدث السيد عزمي زوربا : بعد التحية للحضور , وللسادة مجلس الإدارة ، قام بطرح التساؤلات التالية:

- ان تقرير مدقق الحسابات شديد الخطورة ويحتوي على ملاحظات وتحفظات لم يتم معالجتها وهي جديرة باتخاذ ما يمكن لحلها فما هي خطتكم؟
- لقد زادت الذمم من ٨٦٢ مليون الى ٩٣٢ مليون وكذلك زادت القروض من ٦٠٣ مليون الى ٧٧٠ مليون مما حمل الشركة مصاريف بقيمة ٣٨ مليون دينار فماذا أنتم فاعلون ولماذا يحدث هذا مع العلم ان المساهمين أولى بال ٣٨ مليون من غيرهم؟
- لم يتم توزيع أسهم مجانية من شركة عملاقة كمصفاة البترول راس مالها ١٠٠ مليون دينار، وعليه اقترح ان يتم توزيع أسهم مجانية لا تقل عن ٢٥% للسنوات القادمة.
- بالنسبة للأرباح ولهذه السنة ٣٦ مليون دينار وهناك أرباح مدورة بقيمة ٥٨ مليون دينار وعليه أرى ان نسبة ٢٠ % للتوزيع غير كافية واقترح زيادتها لغاية ٣٠%؟

تحدث الدكتور عبد الله الطحان النعيمي: بعد الترحيب بالجميع طرح ٣ نقاط اسماها خلافة وتلخصت بما يلي:

- الشركة لها ذمم تتجاوز النصف مليار فلماذا لا تنشط الشركة بتحصيلها؟
- بالرجوع للتقرير صفحة ٤٢ وصفحة ٤٣ يتضح من بند المكافآت حجم المكافآت الضخمة الخاصة بمجلس الإدارة وهذا شيء غير مقبول؟
- اعترض على نسبة توزيع الأرباح وطلب زيادتها الى ٣٠%؟

تحدث السيد باسل خولي: حيث بدأ حديثه باقتراح ان تتم الإجابة على ما طرح من أسئلة لغاية المتابعة وبعد توضيح السيد الرئيس التنفيذي بانه قد ترد أسئلة متشابه ومكرره يستحسن الانتظار للنهاية، بدأ بتقديم تساؤلاته بعد ان تقدم بالشكر للسادة مدققي الحسابات وبالتخصيص السيد بطشون على الجهد المبذول في تحليل ودراسة الأرقام الواردة في التقرير السنوي والتي يصعب من خلالها الوصول الى صورة جلية معتبرا ان ما اشار اليه التقرير من ارقام ما هي الا إشارات تدق ناقوس الخطر حيث انه تحفظ على أربع نقاط وأعطى أربع نقاط توكيده أهمها ان كثير من الأرقام غير موافق عليها من الحكومة وبالتالي هي صفحة ٧ من ٢٥



Ref. :

الرقم :

Date:

التاريخ :

أرقام افتراضية وإذا لم توافق عليها الحكومة لأي سبب كان فلن تكون الأرقام صحيحة وهذا الأمر يدفعنا لطرح تساؤلات في مجالا عدة منها نلخصها بما يلي:

○ نشاط التكرير والمبيعات: المتتبع للبيانات المالية الربعية يجد ان هناك أرباح قد تحققت يليها الربع الثاني وان خسائر قد حصلت ونشاط التكرير شاهد على ذلك، حيث انخفضت مبيعات نشاط التكرير ١٧٧ مليون دينار وانخفض مجمل الربح ٨٦ مليون دينار وبالنسبة كانت الأرباح ٣,٧ مليون دينار فكيف حصل ذلك؟ كذلك تراجع ميزانية الشركة مبيعاتها ٤٦ مليون دينار كشركة كاملة وتراجع مجمل الربح ٨٢ مليون وبالرغم من تراجع المبيعات فقد زادت مصاريف المبيعات ٧ مليون، وإذا نظرنا الى الربح قبل الضريبة وقبل تسوية الأرباح تراجع ٨٣,٥ مليون دينار وبالرغم من كل هذه الأرباح لم يكن للشركة القدرة على توريد دينار واحد من النقد، وكل الربح الذي سيوزع سيكون من القروض. وبالنسبة نلاحظ ان نشاط التكرير يتراجع سنة بعد سنة ومن خلال النظر الى اخر خمس سنوات وحسب البيانات التفصيلية تراجع مبيعات نشاط لتكرير من ٤٠٧١ مليون دينار الى ٩٦٧ مليون دينار هذا العام أي بتراجع نسبته ٧٦% أي بقيمة ٣١٠٠ مليون دينار وهذا شيء مقلق على مستقبل الشركة وهذا التراجع صاحبه تراجع اكبر على مجمل الأرباح من المبيعات وانخفض من ١٩٨ مليون عام ٢٠١٦ الى ٥٤ مليون هذا العام أي بتراجع ١٤٣ مليون، وفي حال لو لم يتم عكس بعض المخصصات بمسمياتها المختلفة التي يتم اخذها في ربع من السنة كمخصص ليتم الحصول على دعم الحكومة، وعندما تم إيقاف الدعم الحكومي تم رد المخصص الى الأرباح فلو لم نأخذ دعم الحكومة للسنة المشار اليها والذي قيمته ٥,٨ مليون دينار في اول أربعة اشهر فقط ونحن لم نعلم بعكس بعض المخصصات لكنت النتيجة خسارة في نشاط التكرير، فإذا قارنا هذا النشاط قبل الربح وقبل الضريبة وقبل تسوية الأرباح مع الحكومة لنرى انه انخفض من ١٧٦ مليون دينار عام ٢٠١٦ الى ٩٧ مليون دينار عام ٢٠١٧ ثم الى ١٣ مليون دينار هذا العام بتراجع نسبته ٩٣% ومن هنا نضع علامة استفهام على جميع ما ورد في الميزانيات وادخلنا في شك لا نستطيع من خلاله الوصول الى خلاصة، راجيا من حضرتكم تزويدنا بكلفة تكرير برميل النفط الخام في مستوى التراجع الكبير في حجم نشاط التكرير؟ كذلك سؤال فني بخصوص قيام الشركة بإنتاج بنزين اوكتان ٩٠ من بين كل العالم مع ان جميع منتجي السيارات والمبينة المحيطة بنا تطلب اما ٩٥ او ٩٨ او ٩١.

○ مشروع التوسعة: نسمع عنه في كل اجتماع اوفي كل تقرير سنوي و لقاء صحفي ونربط مستقبل الشركة بمشروع التوسعة أي بمعنى انه اذ لم يكن هناك مشروع لن تكون هناك شركة ولا يصلنا الى ارض الواقع من كل ما نسمعه عبر السنوات الا معلومات عامه تتلخص بالتوقيع مع جهة للتصاميم وان موضوع الممول ما زال قيد البحث والدراسة، وهنا أتساءل من هي الجهة التي ستقوم باستثمار ما يقارب ١,٦ مليار دون ان يكون لها حصرية في السوق او أمور محفزة ونحن نعلم ان السوق مفتوح للاستيراد لجميع الشركات المنافسة واطن انه لن يكون هناك مستثمر. اظن ان

صفحة ٨ من ٢٥



Ref. :

الرقم :

Date:

التاريخ :

الهدف من صفقة الاستحواذ على شركة هايدرون هو تصريف فائض الإنتاج من التكرير؟ فلماذا اذن نقوم بالتوسعة. حسب التصريحات انه وعند قيام الحكومة بإعطائكم فرصة مخالفة المواصفات تم ربطها ببرنامج تنفيذي زمني لمراحل التنفيذ فاين هذا البرنامج؟ ومنذ عشر سنوات نسمع بمشروع التوسع ولم نرى برنامج نحاسبكم عليه. الخلاصة ان مشروع التوسعة عليه إشارات استفهام وحسب قناعة المساهمين الداخلية انه لا يوجد مشروع.

○ حسب التصريحات بيتتم انكم تنتظروا من المستشار المالي إعادة تقييم لموجودات الشركة، وحسب علمنا ان المستشار المالي قد عمل عدة مرات لتقييم موجودات الشركة ولم يتم اطلاع المساهمين عليه فلماذا التقييم مرة أخرى؟

○ صفقة هايدرون: أولا وكشركة عريقة ومجلس إدارة محترم استغرب ان يتم ارسال افصاح بثلاثة سطور مبهم وبناء على ضغط المساهمين قامت هيئة الأوراق المالية بالاستفسار حيث تم بعدها ارسال الإفصاح ست مرات وهذا اعطى انطباع سلبي على طريقة تعامل مجلس الإدارة في موضوع حساس، كذلك ان شراء شركة كاملة هو من صلاحيات الهيئة العامة باجتماعها غير العادي، ويقال ان الذي اشترى هي شركة التسويق وهي شركة تابعة وذات مسؤولية محدودة ، وان هيئة المديرين للشركة التسويقية هي جزء من مجلس إدارة المصفاة فكيف تقوم الهيئة برفع توصية الى نفسها وتوافق عليها ؟ وهذا لا نوافق عليه. وبنهاية الامر الذي دفع ال ٢٨ مليون هم المساهمين وليس أعضاء مجلس الإدارة والذين يملكون بمجملهم أسهم لا تتجاوز ١٣٧ ألف سهم باستثناء السيد بسام سنقرط الذي يملك ٤٧٠ ألف سهم أي جميعهم يملكون ما نسبته ١,٠٠ % من رأس المال فأين المصداقية والشفافية.

○ علمنا من خلال الاطلاع على البيانات المالية ان خسائر هذه الشركة المتراكمة تتجاوز رأس مالها، وحسب قوانين الشركات يجب ان يتم تصفيتها اجباريا ولا اعرف من خلال مندوب الشركات لماذا لم يتم تصفيتها؟ كذلك ان حقوق الملكية لهذه الشركة في ١٠/٣٠ كانت بالسالب أي لا يوجد شركة، هنا لا اعرف مدى قانونية المدقق حيث اعطى المدقق بند اخر حيث وضع تحت مسمى فائض إعادة تقييم أراض بقيمة ٤ مليون فبين ان حقوق الملكية بالزائد. ان مديونية شركة هايدرون ١٢ مليون دينار أي ٩ اضعاف راس مالها وهناك عجز براس المال العام بقيمة ١٥ مليون بالإضافة الى ان جميع موجودات الشركة مرهونة الى البنوك بكفالة أصحابها السابقين، وهذه الشركة تعمل منذ ما يزيد عن ١٦ سنة في السوق المحلي وحقت أرباح فقط ١٦٩ ألف دينار؟ علما بان مصاريف التمويل لهذه الشركة هي ٨ اضعاف ربحها التشغيلي. وإذا تم احتساب الصفقة بلغة السوق فان راس مالها ١,٣ مليون دينار تم شراؤها بـ ٢٨ مليون دينار يعني قيمة السهم الواحد ٢١,٥ دينار تم دفعها من جيب المساهم تم عمل حفلات في الفنادق معتبرين ان هذه الصفقة صفقة العمر ولو لم تتم لما كان هناك استمرار للمصفاة، وعليه فانا لنا على هذا الموضوع تحفظ كبير وكان يجب مشاورتنا بمجريات المفاوضات فأين الجهات الرقابية على هذا الموضوع؟ ولماذا إبقاء المساهمين في الظلام؟

صفحة ٩ من ٢٥



الرقم : Ref. :

التاريخ : Date:

- آخر نقاط لدي اتساءل عن القيمة المضافة التي حققها مجلس الإدارة للمساهمين لا سيما وان دورهم الرئيسي هو زيادة ثروة المساهمين وما أظن ان ذلك حصل حيث كانت قيمة السهم حوالي ٧ دنانير والان حوالي ٢ دينار؟ كذلك اتساءل عن خسائر الأسطوانات الهندية وصلت الى ٨ مليون دينار ودفعها المساهمين؟ وأخيرا ما هي المبالغ التي تم صرفها على مشروع التوسعة الى الان؟ وما نسمعه ان المبلغ الى حينه بلغ ٣٨ مليون دينار وبظري لو تم توزيعه على المساهمين أفضل من المشروع. وما هو سبب استقالة السيد عمر الكردي وبيعة الأسهم قبل فترة وجيزة مع العلم انه نائب رئيس المجلس وتواجد في المجلس منذ فترة تزيد عن ١٧ عام؟
- أضاف استغرابه عن بدل التنقلات لكل من السادة وليد عصفور والسيد علاء البطاينة لعدد محدود من الجلسات معبر عن ذلك بانها ارقام مستفزه للمساهمين وللوطن.

تحدث السيد محمد الحياصات: بعد ان أكد ان الأسئلة التي لديه قد تم طرحها من الآخرين اكتفى بتسجيل ما يلي:

- ما هو حجم الشركة بالنسبة للسوق الأردني؟
- هناك مبالغ مدعومة تحت مسمى ديون معدومة ما هي قيمتها؟
- ورد في صفحة ٣٣ (اتعاب واستشارات فنية وقانونية) كانت ٢٢٣ ألف دينار ارتفعت الضعف في عام ٢٠١٨، الا يوجد في الشركة جهات قانونية وفنية؟ مقترحا توفير عدد ٦ محامين من مكتبه لخدمة المساهمين إذا لم يوجد في الشركة مستشارين قانونيين

تحدث السيد محمد سياله: حيث أثنى على كلام من سبقه مبديا تساؤلات:

- حول قيام الشركة بدفع ٥ مليون دينار بدل شهرة لشركة هايدرون مطالبا الاطلاع على الميزانية الربعية لشركة هايدرون مثنيا على الجهود المبذولة من قبل الشركة للتسويقية.
- ما هي اسباب تراجع المبيعات والارباح التي تصيب مصنع الزيوت؟
- ما أثر النفط العراقي على مبيعات المصفاة من حيث المبيعات ومن حيث السعر؟ وهل من الممكن ان تكون هناك معادلة أخرى للتعامل مع الحكومة بهذا الخصوص؟
- تفاجئنا بتاريخ ٣١ الشهر الماضي انه لا يوجد توقيع على الميزانية للسيد رئيس المجلس؟
- ما سبب استقالة السيد الكردي قبل ٢٠ يوم مما أثر على قيمة السهم بالرغم من تركيتهم سابقا لأكثر من جلسة مقترحا ان الذي يود الترشح ان يرفع الأسهم الى ٥٠ ألف.

تحدث السيد عبد الفتاح علي: حيث أشار الى ضرورة الإجابة على أسئلة السيد باسل مضيفا:



الرقم : Ref. :

التاريخ : Date:

- بخصوص التوسعة بالنسبة للاحتياطي التوسعة لا يظهر بحقوق المساهمين اين يذهب؟ تم اقتطاع عام ٢٠١٦ و ٢٠١٧ مبلغ ١٥,٦٠٠ مليون دينار فاذا كانت الشركة بحاجة الى السيولة فلماذا لا تبقيه تحت بند احتياطي التوسعة ولماذا يتم خلق بند جديد؟
 - تسوية الأرباح مع الحكومة من أربعة شهور ادعت الحكومة انها دفعت ٥,٢٠٠ مليون هل يعني ذلك ان الأربعة شهور كان فيهم خسارة؟
 - قطعة أراضي العقبة التي استملكتها الحكومة حيث أصدرت في عام ٢٠١٥ قرار لمجلس الوزراء بتخصيص قطعة بديلة أخرى ولم تتم الإشارة اليها بالتقرير؟
 - الشركة اللوجستية التي كانت للشركة نسبة فيها ٤٩% وللحكومة ٥١% ومن ثم استولت عليها الحكومة لم تتم الإشارة اليها بالتقرير؟
 - الاتفاقية مع الحكومة حيث التزمت الشركة بها ولم تلتزم الحكومة بالسداد ما هو موقف الشركة من هذه الاتفاقية؟
 - عمولة الغاز اشترطت الحكومة ان لا تتحمل هي أو المواطن أي كلف، فكيف سيتم تحقيق أرباح؟
 - الأرباح المدورة ارتفعت من ٤٣ مليون الى ٥٨ مليون فلماذا لا يتم زيادة نسبة التوزيع؟
- تحدث السيد حافظ التميمي: بخصوص حملة الإعلانات التي قامت بها الشركة التسويقية وكيف تم تمويلها هل تم ذلك من خلال حقوق المساهمين؟

تحدث السيد خلدون أبو حسان: حيث عبر عن اعتزازه بشركة مصفاة البترول مشيرا الى ان المصفاة تعد المرفق الاول في القطاعات التي يشارك به القطاع الخاص والعام ويمس حياة المواطن بشكل مباشر مؤكدا على نقطة النظام بان التقرير كان بالأصل ان يتم توزيعه ضمن موافقة وزارة المالية على الحسابات ولا يجوز مخالفة مبدأ الشفافية والحوكمة. مضيفا ان هناك مبيعات بحوالي ١,٧ مليار دينار فلن يكون هناك عدلا بان يعود على المساهم ما نسبته ٢٠% مفترضا انه لو كانت شركة تحصيل لكان العائد ٢% على التحصيل معتقدا بان مساهم الشركة لم يكافئ على المدى الطويل مستشهدا ببعض الشركات التي وزعت نسب مجزية على مساهميها مشيرا انه كان له شرف الخدمة في مجلس إدارة الشركة لمدة تزيد عن ٢٠ عاما لذلك وبالنظر الى البيانات المالية وضمن الأرباح المدورة والاحتياطي الاختياري اثنى على الاقتراح الذي يطالب بزيادة نسبة التوزيع وان يتم طرح الاقتراح للتصويت على توزيع نسبة ٣٠%. كذلك طلب التبرع لبلدة الهاشمية وزيادة المبلغ وانشاء معهد تكنولوجي نفطي بمنطقة الهاشمية لتحسين النواحي الاجتماعية والاقتصادية وأن يكون التبرع لمركز السرطان بما لا يقل عن ١٠٠٠٠٠ دينار .

تحدث السيد غسان خريم: أكد في حديثه على ما طرحه من سبقه مؤكدا على ما يلي:

- زيادة نسبة الأرباح

Handwritten signature in blue ink.



Ref. :

الرقم :

Date:

التاريخ :

- فيما يخص مشروع التوسعة وفي ظل السماح بوجود شركات تسويق إضافية والسماح لهم باستيراد ما يحتاجونه فإن هناك شك في جدوى مشروع التوسعة؟
- الانخفاض الواضح بأرباح مصنع الزيوت ما السبب وخصوصا ان لي تجربة لدى احدى المحطات عند سؤالها عن زيوت جوبترول بين انها غير متوفرة لديه وذلك في احدى محطات الشركة التسويقية؟ لذلك كيف السبيل الى وجود خطة تسويقه للنهوض بالمنتج وزيادة الحصة السوقية؟

تحدث السيد رضى البخش: طرح سؤال واحد يتلخص بزيادة مصاريف البيع والتوزيع زادت في عام ٢٠١٨ والتوزيع من ٥٠ مليون الى ٥٧ مليون بينما الأرباح زادت من ٢٠١٧ الى ٢٠١٨ (٦) مليون ما سبب ارتفاع مصاريف البيع والتوزيع؟

تحدث السيد خالد الزيود: بعد الترحيب بالسادة مجلس الإدارة والمساهمين أشاد بالدور الذي تقوم به الشركة كونها الشريان الاقتصادي للوطن في تغطية وتلبية حاجات البلد من المشتقات النفطية المختلفة مؤكدا على ان الموظفين في الشركة قد وقفوا جميعا صفا واحدا بمواجهة خطط من بعض الجهات كانت ترنو إلى إضعاف وإسقاط الشركة مشككين بمنتج الشركة بأنه يتسبب في تعطيل السيارات مشيرا الى حجم فرص العمل الضخم الذي تؤمنه الشركة لأبناء البلد منوها انه وفي حال تضررت الشركة فان ذلك سيعود سلبا على شريحة كبيرة من أبناء البلد وعلى موجودات المساهمين.

تحدث السيد محمود سمور شاكرنا على التوضيحات وطرح السؤال التالي:

- هل يمكن الاستمرار فيما يتعلق بنشاط شركة التسويق ووقف الاقتطاع الاحتياطي الاجباري في الشركات كاملة وبما انها شركات تابعة ومملوكة للشركة بنسبة لا تقل عن ٦٠% هل يجوز وقف الاحتياطي الاجباري؟
- واقترح في حالة الإجابة على السؤال الأول بالنسبة لعملية التوزيعات ان يتم تخصيص مبلغ ٨,٥٣٨ مليون دينار لحساب احتياطي الاختياري للاستخدام الذي يحدده المجلس ونفس المبلغ يتم تخصيصه الاحتياطي خاص بمشروع التوسعة واقترح ان يتم تخصيص هذين المبلغين ومجموعهما ١٧ مليون دينار فقط لأغراض التوسعة.

تحدث السيد محمد امين حيث تساءل:

- بين انه في التقرير السنوي بخصوص الاستحواذ على شركة هايدرون نجد ان الموجودات والمقبوضات الفرق بينهما ٢,٥ مليون دينار وتم الدفع لشركة هايدرون ٢٨ مليون أي بمعنى دفعنا لشركة هايدرون ٨ سنوات أرباح متوقعة مع انها تساوي ٢,٥ مليون؟ فكيف هذا الامر.
- هناك خط النفط العراقي الى العقبة وتدار مداوات كثيرة بخصوص إمكانية انشاء مصفاة في العقبة لأغراض تصديرية وبالتالي ستستولي على الأسواق المجاورة كاملة . فهل تم اخذ الامر من قبل

صفحة ١٢ من ٢٥



الرقم : Ref. :

التاريخ : Date:

- السادة مجلس الإدارة في الحسابان عند التفكير بمشروع التوسعة؟ وهل تم الطلب بأخذ خط فرعي الى المصفاة من هذا الانبوب؟
- الامر الاخر ورد في التقرير ان هناك عطاء اعمال استشارية بخصوص التوسعة بقيمة ٣١ مليون دولار وهذا رقم مذهب فنحن بحاجة الى معرفة التفاصيل الخاصة بالعطاء والشركات المتقدمة وما هي الأسعار وكيف احيل على الشركة الفائزة.
- واضيف نقطة أخرى كون ان التقرير يشير الى ان وضع الشركة ممتاز والمستقبل مشرق والارباح ممتازة فإني أطالب برفع نسبة الأرباح الى ٣٠%.

وبعد الانتهاء من طرح الأسئلة:

تحدث السيد الرئيس التنفيذي لشركة مصفاة البترول مشيدا بالاهتمام بالشركة ومستقبلها من قبل الحضور واهتمام مجلس الإدارة في استمرار وتطور الشركة مستندلا على ذلك من خلال طرح الأسئلة وتنوعها وبدأ بتوضيح الإجابات متسلسلا كما وردت من السادة المساهمين مراعيًا تكرار الأسئلة التي قد تكون متشابهة وكما يلي:

- بخصوص الرد على ملاحظات المهندس عزمي زوربا:

- تقرير مدقق الحسابات وحسب الوصف شديد الخطورة فإن هناك قرار لمجلس الوزراء يغطي مجمل البنود باستثناء بندين وهما (مخصصات الديون المشكوك بتحصيلها حيث طرحت الشركة ان يكون هذا المخصص لدى الشركة وكل ما تحصل جزء من الديون يتم توريده للحكومة لأنه تم الاقتطاع من أموال الحكومة وهذا ما خالفته الحكومة ممثلة بوزارة المالية وطرحت ان يكون هذا المخصص لديها وان أي مبلغ يتعثر تعيد توريده للشركة من الحكومة ، علما ان مسمى متعثر قد يأخذ سنوات من حيث التحصيل ، وفي نهاية الامر تم التوافق على ان يكون لدى الشركة وان يتم تحويل أي مبلغ يتم تحصيله الى الحكومة.
- والامر الثاني ان موجودات للشركة تم تحويلها الى الشركة التسويقية بقيمتها الدفترية (أراضي، معدات، خزانات) فموقف الحكومة ان قيمتها لو استثمرت في حينه لكان هناك ارباح تؤول الى الخزينة بحكم العلاقة المالية في حينها مع الحكومة حيث كانت الشركة تأخذ ١٥ مليون دينار أرباح سنوية لغاية ٢٠١٨/٤/٣٠ وكان جوابنا لا لان الامتياز انتهى عام ٢٠٠٨ وتم الفرز وان ما للحكومة للحكومة وما للشركة للشركة ومثال على ذلك ان الشركة وخلال فترة الامتياز قد اشترت اسهم بقيمة ٣٠٠ الف دينار وعند انتهاء الامتياز تم تقييم قيمة هذه الأسهم ب ٦ مليون دينار وكسور حيث تم الاتفاق بين الحكومة والمجلس في ذلك الحين على ان هذا المبلغ حق للحكومة ودفع الفرق ما بين سعر الشراء وقيمة الأسهم في حينه للحكومة وعليه اذا رغبت بالحاسبة تتم المحاسبة من جديد ، واخذت الحكومة صفحة ١٣ من ٢٥



Ref. :

الرقم :

Date:

التاريخ :

الفرق وعليه صار اتفاق على ان يتم معرفة استثمارات هذه المنشآت وماذا حصلت أرباح للشركة التسويقية ومن ثم يتم الاتفاق على هذا البند.

○ موضوع الديون التي على الحكومة : تم الاتفاق مع الحكومة على تسديد هذه الديون على نسب ٣٠% عام ٢٠١٨ و ٤٠% عام ٢٠١٩ و ٣٠% عام ٢٠٢٠ والذي حدث ان وضع الحكومة لم يكن يساعد ، اقترحت الحكومة ان يوفر تمويل جديد وكان نائب رئيس الوزراء السيد رجائي المعشر اعز بعمل الترتيبات مع البنوك بحيث يتم تغطية مديونيات المؤسسات المختلفة ومن ضمنها مركز الحسين للسرطان ضمن ترتيبات معينة والمصفاة الان بصدد وضع ترتيبات مماثلة مع بنك او بنوك لتوفير المبلغ للمصفاة على ان تقوم الحكومة بسداد القرض مع فوائده للبنوك على مدار سنوات قادمة اذا هذا الموضوع متابع وهو بصدد الحل بالقرب العاجل ونحن على تواصل مستمر مما يؤكد ان هناك اجحاف بحق الشركة عندما نقول ان الشركة لا تتابع موضوع الديون ولكن المبلغ كبير وفي حال سداد الديون فان هذا الامر يسهل تمويل مشروع التوسعة وان هذه النقطة اكبر نقطة التي يعترض عليها الممولين.

○ موضوع الذمم: زادت صحيح لكن هناك مقابلها أمور زادت مثل زيادة المخزون، زيادة استثمارات في الشركة التسويقية وللعلم صحيح ان فوائد الديون هي ٣٨ مليون دينار لكن تتحمل الحكومة منها ٢١ مليون دينار بدل للديون المترتبة عليها حيث ان الحكومة لو قامت بسداد دينها لما اضطرت الشركة للاقتراض.

○ لم يتم توزيع اسهم مجانية منذ مدة: عندما تم رفع رأس المال الى (١٠٠٠٠٠٠٠٠) كان هدفنا من رفع رأس المال بالسنوات السابقة ، هو حتى نتمكن من الاستدانة لتغطية احتياجات الشركة من التمويل ولاحقا لنتمكن من جذب ممولين لمشروع التوسعة ، وفي حال رفع رأس المال ليصل الى (٢٠٠٠٠٠٠٠٠) سهم سيكون الحاجة الى تحصيل أرباح كبيرة جدا لنتمكن من توزيع نسب معقولة من الأرباح للمساهمين .

○ اما بخصوص زيادة التوزيع من ٢٠ الى ٣٠% نتركها للأخر للحديث بخصوصها.

- بخصوص الرد على ملاحظات السيد عبد الله الطحان:

○ فان المكافآت لرئيس المجلس ليست فقط بدل تنقلات وانما هي بدل تفرغ للعمل والامر ذاته بخصوص معالي علاء البطاينة كونه متفرغ ويشغل رئيس هيئة مديرين الشركة التسويقية.



Ref. :

الرقم :

Date:

التاريخ : - بخصوص ملاحظات السيد باسل الخولي:

- فيما يخص انخفاض مبيعات نشاط التكرير: هذا الامر صحيح وتم توضيحه سابقا فان ما جرى لغاية ٢٠١٨/٤/٣٠ كانت العلاقة مع الحكومة علاقة مالية أي تقوم المصفاة بالتكرير والاستيراد والبيع والأرباح عن السنة كاملة لنشاطات (التكرير والتوزيع والغاز) يكون ربح السنة لنشاط التكرير والغاز وبموجب الاتفاق مع الحكومة ربحا صافيا ١٥ مليون دينار، تسعيره الحكومة حتى ذلك الحين كانت أسعار باب المصفاة تتضمن ارقام ليست للمصفاة وانما للحكومة وهي جزء من الضرائب بحيث كانت تجمعها المصفاة وتوردها للخزينة ، وهذا هو الفرق ونحن لا نقارن سنة ٢٠١٨ كاملة مع ٢٠١٧ كاملة لان الوضع الان مختلف تماما لان أسعار ٢٠١٧ كانت باب المصفاة وتتضمن ضرائب حكومية وبعد انتهاء العلاقة مع الحكومة أصبحت الضرائب خارج أسعار باب المصفاة وبالتالي لا تتقاضاه المصفاة ، ولهذا السبب انخفضت قيمة المبيعات ، هناك شيء اخر لا ننكره لغاية الربع الأول من ٢٠١٨ كانت المصفاة تستورد بنزين ٩٠ ويتم بيعه للشركات التسويقية بعد تاريخ ٢٠١٨/٥/١ أصبحت الشركات هي التي تستورد وهذا اثر ، لهذه الأسباب مجتمعة تأثرت المبيعات لان حساب كل فترة تختلف عن الأخرى وهذا يعكس على موضوع تراجع المبيعات.
- موضوع ان الأرباح من القروض: الكلام ليس دقيق لا سيما ان جميع الشركات قد تلجأ الى الاقتراض ونحن مثل هذه الشركات ولو ان الحكومة قامت بسداد ديونها لما اضطررنا للاقتراض بنفس المبالغ، أما الأرباح فهي تأتي من الإيرادات ولا تأتي من الديون أو الاقتراض.
- تراجع التكرير سنة بعد سنة :الكلام صحيح والأسباب كثيرة أهمها انه في سنوات ٢٠١١ ولغاية ٢٠١٥ لم يكن هناك عمليا غاز مصري بحيث كان الامر يتطلب ان تنتج أقصى ما يمكن من الديزل ومن زيت الوقود لتلبي حاجة المملكة المختلفة بل على العكس كان هناك استيراد لإكمال النقص من زيت الوقود والديزل كذلك كانت أسعار النفط الخام عالية جدا وتجاوز ١٢٠ دولار للبرميل الواحد ثم انخفض بالسنوات اللاحقة وبذلك اكيد ستكون إيرادات الشركة اقل لان المبيعات اقل، كذلك كانت الشركات التسويقية تأخذ كامل المنتجات حتى الاستيراد كانت تقوم به الشركة وتبيعه للشركات التسويقية كذلك أسعار النفط الخام هي الان اقل بكثير مما كانت عليه في السنوات الماضية .
- بخصوص دعم الحكومة في الربع الأول : ليس هناك دعم حكومي ، سبق ووضحنا ان الأسعار التي كانت تتقاضاها المصفاة تشمل جزء من الضريبة بينما الان أصبحت الضريبة للحكومة ولم تعد الشركة تأخذ وبالتالي الإيراد قل كذلك هناك تصفيه الأمور المالية لبعض المخصصات المختلفة مما ترتب عليه الدعم كذلك هناك كميات من زيت الوقود مخزنة بالعقبة لأغراض التصدير أو لاستخدام العقبة الحرارية أو لمحطات توليد شرق عمان طلبت

صفحة ١٥ من ٢٥



Ref. :

الرقم :

Date:

التاريخ :

الشركة اللوجستية عليها أجور تخزين فأخذت بالحسبان طبعاً لن نختلف عليها مع الحكومة لأنها كانت ضمن فترة العلاقة المالية مع الحكومة وستحملها الحكومة وليست المصفاة البترول . الإيجابي بالموضوع انه وبعد انتهاء العلاقة مع الحكومة بقيت ارباح التكرير موجودة بل زادت حيث كانت الأرباح في عام ٢٠١٨ ١٧ مليون دينار نتيجة اعمال التكرير بينما عندما كانت ضمن العلاقة مع الحكومة ١٣,٥ مليون واطمنكم انها في الربع الأول من عام ٢٠١٩ زادت بما لا يقل عن ١,٥ مليون.

○ مشروع التوسعة: هو ليس إضافة مصنع صغير كما كان عند إضافة مصنع الكبريت، وانما نتكلم عن استثمار لا يقل عن ١,٥ الى ٢ مليار وهذا ليس سهلاً ونحن نعرف انه وفي الفترة ٢٠٠٥ الى ٢٠٠٨ كان هناك اهتمام من جهات معينة في مشروع التوسعة وتوقفت ضمن فترة الازمة المالية العالمية وبعد تجاوز الازمة بدأنا والمستشار بمشروع التوسعة ولكن ضمن رؤيا مختلفة تماماً عما كانت عليه في السابق وللامانة فان مجلس الإدارة وخلال سنتين متواليتين بحث عن ممول لجذبه لهذا المشروع دون اللجوء الى ما يتم حالياً من حيث (دراسة الجدوى، التصاميم الأولية والاساسية ...) ولكن لم يتم تحقيق الهدف واصطدنا بالواقع انه ولغاية اقناع المستثمرين بالمشروع لا بد من السير بالطريقة الحالية من حيث التصاميم والدراسات ليتمكنوا من اتخاذ القرارات التي تناسبهم للدخول في المشروع وهذه الإجراءات ليست رغبة منا وانما متطلبات لغايات الحصول واستقطاب التمويل .

○ ما الحاجة الى مشروع التوسعة في ظل وجود شركات تسويقية احدى مهامها استيراد المشتقات وبيعها : هنا نبين انه ومن خلال جميع الدراسات التي بني عليها مشروع التوسعة اعتمد تماماً على حساب أسعار بيع باب المصفاة حيث قامت شركة اسمها وود ماكزري وهي شركة عالمية متخصصة بدراسات السوق فيما يتعلق بتقديرات الأسعار وتقديرات الاستهلاك في الدول حيث درست وقيمت الأسعار الحالية والمستقبلية للمنتجات النفطية وكان المطمئن بالموضوع ان الأسعار التي احتسبتها تقل عن سعر الاستيراد في حال تنفيذ مشروع التوسعة وبالتالي لن يكون هناك خيارات لشركات التسويق المختلفة لتستورد ولديها سعر اقل ومنتج مطابق وتتجنب جميع إشكاليات الاستيراد لا سيما وان غاية شركات التسويق هو تعظيم الربح واذا قمنا بتطبيق معادلات شركة وود ماكزري فإن ذلك سينعكس إيجابياً على الشركة والوطن والمواطن ، منوها انه وخلال الفترة الماضية لاحظنا جهات وجمعيات مختلفة ومن بينها جمعية حماية المستهلك بتوجيه المستهلكين والتوصية باستخدام منتج المصفاة كونه الاجود ونسبة الاستهلاك اقل من المستورد وهذا ما شهدناه وهو عودة لمنتجات الشركة وتفضيلها على المنتجات المستوردة ، كذلك نبين إننا بصدد المفاوضات مع الشركات التسويقية الان لبيعهم منتجاتنا موضحاً بأن جميع الدراسات التي قامت بها الشركات المختصة والتي كانت تفاضل ما بين الغاء المصفاة واللجوء الى الاستيراد، او

صفحة ١٦ من ٢٥



Ref. :

الرقم :

Date:

التاريخ :

- بناء مصفاة مقابل تحديث المصفاة وربطها بمصلحة الوطن اكدت جميعها على جدوى خيار
توسعة المصفاة مقارنة مع الخيارات الأخرى ومن هؤلاء المستشارين من احضرتهم
المصفاة ومنهم من احضرتهم الحكومة وبالتالي فان مشروع التوسعة يعود بالفائدة على
الأردن وعلى المواطن والمساهم .
- موضوع شركة هايدرون يترك الموضوع لمديرها العام المهندس خالد الزعبي لتوضيح
الإجابة.
- المبالغ التي تم دفعها الى الان فيما يخص مشروع التوسعة هي ٢٢ مليون دينار تشمل
(التصاميم الأولية والاستشارات...) وهناك الحاجة الى دفع المزيد في المستقبل.
- بخصوص استقالة نائب رئيس المجلس معالي المهندس عمر الكردي حقيقة لا نعرف
الأسباب ولم نطلعنا عليها.
- بخصوص هل لدى رئيس المجلس سيارة من الشركة؟ وهل يجب ان يكون متفرغ وهذا
الامر يخالف الحوكمة؟ نعم مخصص له سيارة بموجب قرار مجلس الإدارة وهي لخدمة
عمله كونه متفرغ.
- وضع الرئيس الامر المتعلق بالتوسعة بان أهميته للسوق الأردني كون ان سعر المنتج باب
المصفاة اقل من المستورد بالتالي ينعكس على المواطن وشركات التسويق التي لن تكون
مضطرة للسير في إجراءات الاستيراد ومصاعبه واختلاف بنود التسعير ولديها منتج قريب
منها بأسعار اقل كونها تبحث عن الربحية وليست لديها اجندات للاستيراد دون فائدة . كذلك
ان كلفة تكرير البرميل اقل من ٦ دولار فعلا وكانت في السابق عندما كانت تكرر الشركة
سنويا ٤ الى ٤,٥ مليون طن تكون التكلفة ٢ دولار ، اما وبعد انخفاض التكرير أصبحت
التكلفة حوالي ٣,٥ دولار ولكننا نبحث عن أساليب لإيجاد أرباح للشركة والسبب الذي
دفعنا لتخفيض كمية التكرير ان النفط العربي السعودي الخفيف يحتوي على ٤٤ % من مواد
ثقيلة والتي تكون بالمحصول زيت وقود والذي هو غير مطلوب في السوق الأردني لوجود
الغاز لذلك نكون مضطرين لتخفيض كمية التكرير الى الحد الأدنى ليكون الامر مجدي
اقتصاديا لذلك نرى هذا الرقم ٢ مليون طن ، أما في حال التوسعة فان هذا الزيت يتم تكسيه
للحصول على منتجات أخرى مثل ديزل، بنزين او وقود طائرات وتكون قيمته تزيد عن
قيمة زيت الوقود بحوالي ٢٠٠ دولار للطن الواحد ، مع التأكيد ان كثيرا من الأسواق
المحيطة متعطشة لمنتج مصفاة البترول بعد التوسعة والذي يكون مطابق للمواصفة
الأوروبية مثل (السوق العراقي، جنوب سوريا والصفة الغربية) كون المصفاة اقرب اليهم
من أي مصدر اخر لذلك نحن مقتنعين بجدوى المشروع ومردوده الإيجابي على البلد
والمساهمين ولا ننسى النقطة الإيجابية انه لدينا منشآت في المصفاة قيمتها المحاسبية
الدفترية صفر وهي تغطي نصف كلفة المنشآت اللازمة لمصفاة جديدة وبالتالي فان ايه

صفحة ١٧ من ٢٥



Ref. :

الرقم :

Date:

التاريخ :

جهة أخرى ستحتاج الى ما يقارب ٤ مليار دولار لبناء منشآت لإنتاج نفس الكمية التي ستنتجها المصفاة بعد التوسعة .

- ولماذا ينتج بنزين ٩٠ بدلا من ٩١: للتوضيح تشير الجهات والارشادات الخاص بصناعة السيارات بان أوكتان (٩١) مطلوب عند مستوى البحر ونحن نعلم ان معظم مناطق الأردن هي اعلى من مستوى البحر مع التأكيد انه لا يوجد فرق كبير بين أوكتان ٩٠ او ٩١ .

- بخصوص الرد على السيد محمد الحياصات:

- فيما يخص حجم الشركة بالسوق المحلي فمن يبيع للمستهلك هو الشركة التسويقية وليست المصفاة وحصتها من السوق الأردني هي الأكبر.
- بالنسبة للديون المعدومة: تمت الإجابة عليها وتتم متابعتها بالطرق القانونية ومخصصها موجود لدى الشركة وتجري متابعتها بالطرق القانونية.
- بخصوص اتعاب الاستشارات القانونية والفنية: فكما هو مبين هي ليست قانونية وانما أيضا فنية ويوجد لدى الشركة مستشار قانوني ولا يمنع هذا من اللجوء الى استشارات من جهات خارجية حسب متطلبات العمل والامر ذاته فيما يخص الاستشارات الفنية وهي متعددة ولا بد من اللجوء الى جهات فنية خارجية كفوة وذات خبرات.

- بخصوص الرد على السيد محمد سياله:

- نترك موضوع ميزانية شركة هايدرون الى المهندس خالد الزعبي المدير العام للشركة التسويقية. اما بخصوص انخفاض أرباح مصنع الزيوت فهناك منافسة من منتجات خارجية ومصانع داخلية وقد تم تخفيض الأسعار للمحافظة على حصتنا من السوق وسنسعى لزيادة الحصة السوقية او على الأقل المحافظة على حصتنا الحالية على اقل تقدير في ضل التنافس المحلي والدولي من خلال تبني خطة تسويقية تعد من قبل هيئة المديرين الخاصة بالزيوت.
- وبخصوص النفط العراقي فالكمية هي ١٠ الاف برميل يومي من أصل احتياجات الأردن والتي تمثل ١٠٠ ألف برميل يومي أي بمعدل ١٠%، اخذت الحكومة تخفيض ١٦ دولار منها ١٠ دولار بدل نقل فيصبح التخفيض ٦ دولار، وتم مفاوضة الحكومة لأخذ فرق النوعية حيث ان المادة تحتوي على نسبة كبريت اعلى من المعدل الطبيعي وهناك مفاوضات مع الحكومة.
- بخصوص عدم وجود توقيع لمعالي الرئيس على التقرير المالي فأن التوقيع موجود.

- بخصوص الرد على السيد عبد الفتاح علي:

صفحة ١٨ من ٢٥



Ref. :

الرقم :

Date:

التاريخ :

- موضوع تسوية الأرباح مع الحكومة: البيانات المالية أرسلت للحكومة بتاريخ ٢٠١٨/٤/٣٠، كذلك البيانات المالية الحالية أيضا تم إرسالها الى الحكومة، بالمناسبة قامت الحكومة بتعيين مدققين حسابات من ٢٠٠٨ ولغاية ٢٠١٦ واكملت المهمة ولم يبق الا عام ٢٠١٧ والاربع شهور من عام ٢٠١٨ ونتوقع الانتهاء منها قريبا.
- بخصوص ارض العقبة فان قرار من الهيئة العامة اجاز صفقة التبادل ولكن اهم قطعه فهي مؤجرة لمستثمر تنتهي في عام ٢٠٢١ وهناك إجراءات قانونية لإخراج المستأجر ونحن كشركة مع ما طرحته الحكومة من خيار التبدل ونحن على استعداد لمتابعة القضية وإخراج المستثمر بطريقة قانونية.
- بخصوص الشركة اللوجستية أيضا طرح الموضوع على الهيئة العامة في الاجتماع غير العادي التي أقرت ان تتنازل المصفاة عن حصتها ٤٩% للحكومة مقابل الحصول على بدل لمنشأتها، حيث جرى التقييم ولم نقبل به الى الان ووجدناه غير عادل، علما بان الوضع ما زال كما هو حيث تقوم الشركة بإدارة وتشغيل المنشآت سواء في العقبة او المطارات.
- عمولة الغاز: ان عمولة الغاز كانت من ضمن قرارات مجلس الوزراء بان تكون العمولة للشركة ٤٣ دينار للطن لعام ٢٠١٨/١٢/٣١ والان يتم بحث الامر المتعلق بعام ٢٠١٩ مع هيئة تنظيم الطاقة وننتظر الإجابة.
- موضوع الكوبونات: الذي قام بهذه الحملة هي احدى الشركات وهي التي تحملت برنامج الرعاية وليست من أموال الشركة او المساهمين وهذه الشركة هي المسؤولة.

- السيد خلدون أبو حسان أكد على ان المساهم يستحق أكثر وهذا صحيح.

- بخصوص الرد على السيد غسان خريم: حيث بين الرئيس انه تم الرد بخصوص التوسعة وكذلك فيما يتعلق بانخفاض الأرباح الخاصة بمصنع الزيوت.

- بخصوص الرد على ملاحظات السيد رضا البش:

- تم التوضيح فيما يخص مصاريف البيع والإيرادات مؤكدا على ان المقارنة ليست عادلة لمرحلة ما قبل ٢٠١٨/٤/٣٠ كون ان تركيبة السعر كانت تشمل ضرائب مردودها للحكومة وبعد ذلك اختلفت المعادلة.

- بخصوص الرد على السيد محمد أبو زعبول:



Ref. :

الرقم :

Date:

التاريخ :

- وضع الرئيس بخصوص الاعمال الاستشارية ال ٣١ مليون هي (التصاميم التفصيلية) عمل بها ٢٦٠ مهندس من الشركة الاسبانية الاستشارية لسنة كاملة وكانت الإحالة بموجب عطاء تقدمت له ١٤ شركة وتم عمل قائمة مختصرة حتى تم الوصول الى القيمة المشار اليها وهي تقل عن الجهة التي تليها بمبلغ لا يقل عن ٥ مليون ومن يريد الاطلاع على التفاصيل فلا يوجد لدينا مانع.
- موضوع الأرباح: أتمنى ان تزيد نسبة الأرباح لكن هناك مسؤولية كبيرة امام الشركة وهي مشروع التوسعة ويحب ان تكون الشركة مشاركة به وعليه يجب ان تظهر امام الجهات المتوقع ان تكون مموله قوية من الناحية المالية فان أي ممول لا يرى لدينا احتياطي قوي لن يتحمس للمشروع ولا بد من ان يكون لديها السيولة الملائمة ومع ذلك لا ضير من طرح رفع النسبة للتصويت مع اقتراحي بأخذ رأي أكبر ثلاث جهات بعدد الأسهم وتشكل النسبة الأكبر من النصاب وهي التي تستطيع التحديد.

- بخصوص توضيح ما يتعلق بشركة هايدرون رد المهندس خالد الزعبي مدير عام الشركة التسويقية بعد ان رحب بالحضور بين ان شركة هايدرون شركة لها ٥٧ محطة منتشرة على مستوى المملكة مبيعاتها السنوية ٢٦٠ مليون لتر ومن المتوقع ان ترتفع لتصل الى ٣٠٠ مليون لتر/سنويا. وللتوضيح فانه عندما تقوم شركة جوبترول ببيع المنتجات الى احدى المحطات تربح من ١٢ الى ١٥ فلس للتر يعني ذلك ان ايراد شركة Gulf ينعكس على جوبترول بقيمة ٤ مليون دينار، وبما ان الحكومة سمحت بمنح مزيد من التراخيص الخاصة بالشركات التسويقية فيعني هذا إمكانية شركة Gulf اخذ الرخصة وعدم الشراء من شركة جوبترول فمن هنا بدأت الدراسة للجدرى الاقتصادية ورتبنا ومن خلال احدى اكبر شركات التدقيق بالعالم لتقييم القيمة الحقيقية لشركة Gulf وبناء على النتائج تمت المفاوضات ، مع العلم ان تقييمها من قبل احدى اكبر الشركات كان ب ٣٦ مليون دينار وتم التفاوض معهم عندما كانت العمولة ١٥ فلس وعندما تم رفع العمولة اعيد التقييم فأصبحت قيمتها ٤١ مليون دينار وتمت المفاوضة على ذلك ومن المعلوم ان أي تقييم يتم بطريقتين اولاهما يعتمد على تقييم الاصول الثابتة والاخرى تعتمد على discount of cash flow حيث تم اعتماد الطريق الثانية وتمت المفاوضات وكذلك تم تكليف مكتب قانوني معتمد عالمي لتقييم ودراسة عقود الايجار واستمرت الدراسة ٧ اشهر لمراقبة التدفق المالي للشركة . واطمئنكم انه وفي الربع الأول ارتفعت أرباح شركة جوبترول من ٢,٥ الى ٥ مليون وهذا مثبت وهناك المزيد ان شاء الله وكذلك فان أرباح شركة هايدرون كانت للربع الأول ١٧٠ ألف دينار وهي الى مزيد ان شاء الله. نعود ونؤكد على ان عدد ٥٧ محطة تشكل ١٠% من محطات السوق وهي لازمة من اجل البقاء في ظل التنافس من قبل الشركات الاخرى العاملة في السوق، للتوضيح

صفحة ٢٠ من ٢٥



الرقم : Ref. :

التاريخ : Date :

بخصوص هل الشركة خاسرة ام رابحه فللعلم عادة ما تكون الخسائر السابقة للشركات التي يتم شراؤها في مصلحة المشتري كونها تخفض من ضريبة الدخل.

- كذلك بين المهندس خالد الزعبي ان قيمة هايديرون هي ١٦ مليون وليس ٢٨ مليون كما يرد وانما هي قيمت على أساس ٢٨ مليون، تم دفع ٥,٥ مليون وسيتم دفع مبلغ اخر قيمته ٩,٥ مليون في عام ٢٠٢٠ و ١ مليون يتم دفعه بعد تحصيل الديون المشكوك بتحصيلها.

- أجب مدقق الحسابات على تساؤلات السيد محمود سمور وامور اخرى: بان الاحتياطي الاجباري يمكن إيقافه على الشركات المساهمة العامة ولا يمكن إيقافه على الشركات ذات المسؤولية المحدودة، ولكن يتم وضع محددات وقيود على مبالغ ليتم تخصيصها كاحتياطي اجباري لشركات أخرى. وهذا يرجعنا الى امر يتعلق بتوزيع الأرباح حيث ان الأرباح المدورة عليها قيود على توزيعها بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية بحوالي ٨ مليون دينار كذلك لا ننسى ان هناك مشروع توسعه رابع بحاجة ال تمويل.

- بخصوص السؤال المقدم من السيد محمد أبو زعبول عن شركة هايديرون: فان معالجة أرباح إعادة تقييم لم تكن نحن المدققين لها وانما دقت من جهة أخرى لكن هذه المعالجة محاسبيا مقبولة حسب المعايير وتم إيداع القوائم المالية لدى وزارة الصناعة والتجارة للعلم لم يؤثر وجودها على توحيد القوائم المالية وانما يتم معالجتها بالقيمة العادلة.

- قدم مندوب مراقب الشركات مداخله بخصوص توزيع الأرباح بانه إذا لم يكن هناك اتفاق يتم طرح الامر للتصويت من قبل الهيئة العامة لأغراض اتخاذ القرارات اللازمة من قبل الهيئة العامة على بنود جدول الاعمال.

- بمداخله من مندوب الضمان الاجتماعي بين أن الشركة مقبلة على مشروع توسعة وتحتاج الى السيولة، كذلك فان الشركة تلجأ الى الاقتراض لتسيير اعمالها مما يعني ان الوضع ليس سهلا ومع ذلك وللتوافق ما يتم طرحه من السادة المساهمين اقترح زيادة النسبة الى ٢٥% وهذا ما أكد عليه السيد رئيس وأعضاء مجلس الإدارة حيث أعلن رئيس المجلس زيادة نسبة توزيع الأرباح الى ٢٥%.

- على أثر تأكيد مجلس الادارة برفع نسبة الأرباح تمت المصادقة وبالإجماع وكما هو مبين في بند القرارات.

وأنهى السيد خلدون أبو حسان كلامه معتبرا ان صفقة هايديرون تصب في مصلحة الشركة كون ان عدد المحطات قد ساهم بتوسع خدمات الشركة التسويقية في المملكة.

وعلى اثر إجابة الرئيس على كافة التساؤلات التي تقدمت بها الهيئة العامة وكذلك الموافقة على رفع نسبة توزيع الأرباح الموزعة على المساهمين لتصبح (٢٥%) بدلا من (٢٠%) قررت الهيئة

صفحة ٢١ من ٢٥



Ref. :

الرقم :

Date:

التاريخ :

العمامة المصادقة بالإجماع على تقرير مدققي الحسابات وتقرير مجلس الإدارة لعام ٢٠١٨ والخطة المستقبلية للشركة لعام ٢٠١٩ وكذلك المصادقة بالإجماع على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر وكذلك الموافقة بالإجماع على توزيع ما نسبته (٢٥%) من رأس مال الشركة كأرباح على المساهمين عن العام ٢٠١٨ وكما يرد ضمن قرارات الهيئة العامة للشركة في متن هذا التقرير. وكذلك انتخاب السادة ديلويت اند توش مدققي حسابات الشركة للسنة المالية ٢٠١٩ وذلك بالتزكية لعدم ترشيح أي طرف آخر.

البند التاسع: انتخاب عشر أعضاء جدد حيث وضع مراقب الشركات شروط الترشح وتم فتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة وعددهم ١٤. اقترح ممثل غرفة صناعة عمان الأسماء التالية:

١. معالي السيد وليد عصفور.
٢. معالي المهندس علاء البطاينة.
٣. المهندس خير أبو صعيلىك.
٤. السيد بسام سنقرط.
٥. نقابة المهندسين (صندوق التأمين الاجتماعي).
٦. السيد جمال فريز.
٧. السيد إبراهيم أبو دية.
٨. السيد وليد النجار.
٩. احمد عدنان الخصري.
١٠. شركة عبد الرحيم البقاعي وشركاه.
- ثم اعلنت مجموعة أخرى الترشح وهم السادة:
١١. محمد علي احمد الدلابيح.
١٢. السيد اسماعيل عوايشة.
١٣. السيد محمد حياصات.
١٤. السيد محمود الناطور.

بعد التصويت والفرز من قبل لجنة الفرز ومراقب عام الشركات وكانت نتائج الانتخابات كالتالي :

رقم المرشح	اسم المرشح	عدد الأسهم
١	معالي وليد عصفور	٢,٢٨١,٨٩٤
٢	معالي علاء البطاينه	٣,١٥١,٤٣٣
٣	المهندس خير أبو صعيلىك	٣,٥٦٦,٥٦٧
٤	السيد بسام سنقرط	٢,٥٣١,٧٢٨
٥	نقابة المهندسين (صندوق التأمين الاجتماعي)	٢,٩٠٦,١٠٧

صفحة ٢٢ من ٢٥



Ref. :

الرقم :

Date:

التاريخ :

٢,٩٦٥,٧٧٧	السيد جمال فريز	٦
٢,٧٥٢,٥٦٣	إبراهيم أبو دية	٧
٢,٨٢٢,٤١٩	وليد النجار	٨
٢,٥٢٣,٢٥٠	السيد أحمد عدنان الخضري	٩
٢,٩٠٧,٥٣٦	شركة عبدالرحيم البقاعي وشركاه	١٠
٩,٧٤٩	السيد محمد علي الدلابيح	١١
٥٥٠	السيد إسماعيل العوايشه	١٢
٦٤,٧٩٥	السيد محمد حياصات	١٣
٩٧,٢٥٦	محمود الناطور	١٤

قام مندوب مراقب الشركات بإعلان أسماء الفائزين وهم السادة:

١. المهندس خير أبو صعيديك
٢. معالي المهندس علاء البطاينة
٣. السيد جمال فريز
٤. شركة عبد الرحيم البقاعي وشركاه
٥. نقابة المهندسين (صندوق التأمين الاجتماعي)
٦. وليد النجار
٧. إبراهيم أبو دية
٨. بسام سنقرط
٩. احمد عدنان الخضري
١٠. معالي السيد وليد عصفور

خامساً: القرارات

قررت الهيئة العامة العادية لشركة مصفاة البترول الأردنية المساهمة العامة المحدودة في

اجتماعها الرابع والستون المنعقد بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢٧ الموافقة على ما يلي:

١- الموافقة على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال السنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ وإقراره بالإجماع.

٢- الموافقة على تقرير مدقق حسابات الشركة عن ميزانيتها وحساباتها الختامية وأوضاعها المالية لعام ٢٠١٨ وإقراره بالإجماع.



Ref. :

الرقم :

Date:

التاريخ :

٣- إقرار الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر وتحديد الأرباح التي يقترح مجلس الإدارة توزيعها بما في ذلك الاحتياطات والمخصصات التي نص نظام الشركة على اقتطاعها في السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١.

٤- الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح على المساهمين كما يلي:

- أ. توزيع نسبة (٢٥%) نقداً من رأس المال المدفوع أي مبلغ (٢٥٠) فلس للسهم الواحد خالص الضريبة لمالك السهم المسجل اصولاً في سجلات الشركة في تاريخ عقد اجتماع الهيئة العامة الذي توافق فيه على توزيع الأرباح.
- ب. اقتطاع ما نسبته (١٠%) من الأرباح السنوية الصافية الخاصة بنشاط شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية لحساب الاحتياطي الإجباري وهي شركة مملوكة بالكامل للشركة.
- ج. وقف اقتطاع ما نسبته (١٠%) كاحتياطي إجباري من الأرباح السنوية الصافية لباقي أنشطة الشركة.
- د. تخصيص مبلغ (٨,٥٣٨,٥٧٩) ديناراً لحساب الاحتياطي الاختياري واستخدامه للأغراض التي يحددها مجلس الإدارة.
- هـ. تخصيص مبلغ (٨,٥٣٨,٢٧٩) ديناراً لحساب الاحتياطي الخاص لأغراض مشروع التوسعة الرابع.

٥- استعمال رصيد الاحتياطي الاختياري المتجمع لأغراض مشروع التوسعة الرابع.

٦- المصادقة على قرار مجلس إدارة الشركة بانتخاب المهندس عبد الرحيم البقاعي عضواً في مجلس إدارة الشركة اعتباراً من تاريخ ٢٠١٨/١٠/٣١.

٧- تم إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ وفقاً لأحكام القانون.

٨- تم انتخاب السادة ديلويت اند توش مدققي حسابات الشركة للسنة المالية ٢٠١٩ وذلك بالتزكية لعدم ترشيح أي طرف آخر وذلك وفقاً لأحكام قانون الشركات والمادة ٦٧ للنظام الداخلي للشركة وتحديد أتعابهم أو تفويض مجلس الإدارة بتحديد.



Ref. :

الرقم :

Date:

التاريخ :

٩- انتخاب عشرة أعضاء مجلس إدارة للشركة.

سادساً: أعلن رئيس الجلسة انتهاء الاجتماع في تمام الساعة (٤,٣٠) الرابعة والنصف عصراً.

رئيس الجلسة

كاتب الجلسة

مراقب الشركات

وليد عصفور

عبدالرحمن النقرش

محمد أبو زيد